

Distr.: General
5 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	 ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
٩	 ثالثاً - المسائل المتعلقة بالأراضي
٩	 رابعاً - الميزانية
١٠	 خامساً - الاقتصاد
١٠	 ألف - لحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملاً بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة (www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).



الرجاء إعادة استعمال الورق

270215 260215 15-01528 (A)



١٠		السياحة	باء -
١١		النقل والاتصالات	جيم -
١١		شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة	دال -
١٢		الزراعة ومصائد الأسماك	هاء -
١٣		الأحوال الاجتماعية	سادساً -
١٣		العمل	ألف -
١٣		التعليم	باء -
١٣		الرعاية الصحية	جيم -
١٥		البيئة	سابعاً -
١٦		العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية	ثامناً -
١٧		مركز الإقليم في المستقبل	تاسعاً -
١٧		موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٧		موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٧		الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	عاشراً -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: جزيرة غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتبعد بنحو ٢ ٢٠٠ كيلومتر عن جنوب طوكيو و ٦ ٠٠٠ كيلومتر عن غرب الجنوب الغربي من هاواي، ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية اللون، والمنطقة الجنوبية هي منطقة جبلية. ومرفأ أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة الأرض: ٥٤٠ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢١٤ ٠٥٩ كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: ١٥٩ ٣٥٨ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٤ سنة (النساء: ٨٢,١ سنة، الرجال: ٧٧,٠ سنة (تقديرات عام ٢٠١٠)).

اللغات: الإنكليزية والتشامورو.

التركيبة الإثنية للسكان (تعداد ٢٠١٠): ٣٧,١ في المائة تشامورو؛ و ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ و ١٢,٠ في المائة من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و ٧,١ في المائة من البيض؛ و ٥,٩ في المائة آسيويون؛ و ٢,٠ في المائة من أصول إثنية أخرى، و ٩,٤ في المائة من أصول مختلطة.

العاصمة: هغاتنا.

رئيس حكومة الإقليم: إيدي بازا كالفو (أُعيد انتخابه حاكماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مادلين ز. بوردالو (أُعيد انتخابها في ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: الانتخابات الأخيرة: كانت في عام ٢٠١٤؛ الانتخابات المقبلة: سوف تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً. وتسهر على إدارة شؤون غوام حكومة منتخبة محلياً تتكون من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٥ ٨٥٢ دولاراً (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٥، تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية هي السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة.

البطالة: ٧,٤ في المائة (آذار/مارس ٢٠١٤).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: كانت الجزيرة يسكنها شعب التشمورو الأصلي، المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي، عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكّل شعب التشمورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - كانت إدارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليماً غير مدمج تابعاً للولايات المتحدة يتمتع بسلطة محدودة في مجال الحكم الذاتي. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. وغوام، بوصفها إقليماً غير مدمج، هي ملك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءاً منها.

٢ - ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبه. وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص تولي هذا المنصب لولايتين متتاليتين أن يتأهل لشغل المنصب ثانية، إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولي فيها هذا المنصب. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالاته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ آراءه إلى تلك الهيئة، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعيد انتخاب إيدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكماً لغوام.

٣ - وينتخب الشعب أيضاً ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في الهيئة التشريعية المكونة من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.

٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، يمثل غوام مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، يجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته لسنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، ويحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له الحق في التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعيد انتخاب مادلين بوردالو، من الحزب الديمقراطي، لولاية سابعة كمندوبة لغوام في كونغرس الولايات المتحدة. وهي عضو في لجنيتين في مجلس النواب (القوات المسلحة والموارد الطبيعية).

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناحيون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة.

٦ - وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلاً للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لفترة أربع سنوات. والمدعي العام هو المسؤول القانوني الأول في حكومة غوام، وقد خولت له سلطة الادعاء العام.

٧ - وقد شهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير الوضع السياسي للجزيرة، كما ورد بالتفصيل في ورقات العمل السابقة. ففي عام ١٩٩٧، نص قانون غوام العام ٢٣-١٤٧ على إنشاء اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب التشامورو لحقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب التشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتنسيق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات وضع شعب التشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقاً للمعايير الدولية.

٨ - وفي عام ٢٠٠٠، خولت الهيئة التشريعية في غوام للجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين اكتساب وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزماً، وإنما يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الوضع السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقرراً إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّع باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة مشروع القانون H.R. 3940 ليصبح قانوناً. ويوضح هذا القانون سلطة وزير الداخلية وواجهه في توفير التمويل من الحكومة الاتحادية للتوعية بالوضع السياسي لغوام. ومن شأن ذلك أن يساعد شعب غوام على الاطلاع على الخيارات السياسية المتاحة له دستورياً. والناخبون

المؤهّلون هم الأشخاص الذين تعود جذورهم إلى السكان الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عندما سُنّ القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠ والذين أصبحوا مواطنين بموجب القانون الاتحادي. ويسري الاقتراع العام في الانتخابات على مواطني الولايات المتحدة البالغين ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين في غوام بلغ ٦٩٩ ٤٩ ناخباً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبلغ عدد الناخبين المسجلين من السكان الأصليين ١٩٢ ٧ ناخباً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١١، دعا السيد كالفو للجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة خلال عقد من الزمن تقريباً.

٩ - وقد ذكر ممثل حكومة غوام، خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في بلدة ناندي بجزر فيجي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، إنه يجب تحديث العلاقات السياسية التي تربط الإقليم بالسلطة القائمة بإدارته، وناقش جهود التوعية العامة التي تقوم بها لجنة إنهاء الاستعمار، بما في ذلك آفاق التمويل الجديدة التي ستمكن اللجنة من البدء في أنشطة من قبيل المواقع الشبكية والبرامج التلفزيونية والمؤتمرات. وتقدم بعدد من التوصيات الرامية إلى الإسراع في تنفيذ خطة إنهاء الاستعمار.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٠ - كما ورد في التقارير السابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ إعادة تنظيم قدرات سلاح بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، بنقل أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة من أو كيناوا باليابان إلى غوام. غير أن الخطة التي دعت إلى نقل ٩٠٠٠ من مشاة البحرية وأفراد أسرهم تم تعديلها في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عندما ورد على وجد التحديد في بيان مشترك بين الولايات المتحدة واليابان أن نحو ٥٠٠٠ من مشاة البحرية سينتقلون إلى غوام عندما تكون المنشآت الملائمة جاهزة لاستقبالهم. وستكلف عملية النقل ما مجموعه ٨,٦ بلايين دولار، تساهم اليابان فيها بمبلغ ٣,١ بلايين دولار (انظر [A/AC.109/2014/14](#)).

١١ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدر رئيس الولايات المتحدة وثيقة توجيهات استراتيجية جديدة لئسترشد بها في إعادة التوازن نحو تعزيز وجودها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، كلفت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة مركز الدراسات

الاستراتيجية والدولية بإجراء تقييم مستقل لموقف الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم وزير الدفاع إلى الكونغرس التقييم الذي أعده المركز، وأبلغه بعدم موافقته على اقتراح المركز بأن تنظر الوزارة في نقل عدد يقل بنحو ٥٠٠٠ فرد من مشاة البحرية إلى غوام، لأن من شأن نقل عدد أقل من ذلك العدد أن يقوض خطة الولايات المتحدة الرامية إلى إنشاء عدة أفرقة عاملة بحرية وبرية وجوية، قادرة تماماً على العمل في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نشر مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة تقريراً غير رسمي بعنوان "الحاجة إلى مزيد من التحليل لتحديد احتياجات غوام من البنى التحتية العامة، وتكاليف خطة إعادة تنظيم القوات المعتمدة في وزارة الدفاع". وفي التقرير المصاحب لقانون المبالغ المأذون بها لأغراض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٣، كُلف هذا المكتب بتقييم مشاريع البنى التحتية العامة اللازمة في غوام لدعم خطة وزارة الدفاع. وقد تضمن التقرير وصفاً للبنى التحتية العامة في غوام وأشكال المساعدة المقدمة عادة من الوزارة ومن مصادر أخرى لتمويل المشاريع في غوام، وتقييماً للجهود التي تبذلها الوزارة، للمصادقة من جديد على المشاريع في غوام. بموجب خطة إعادة تنظيم القوات المنقحة وتقديراً لتكلفة تحسينات البنى التحتية العامة للمياه والصرف الصحي في غوام لدعم طلبات ميزانية وزارة الدفاع. وخُصص مكتب مساءلة الحكومة إلى أن موثوقية معظم البنى التحتية العامة وقدراتها وعمرها، وخاصة المرافق العامة في الجزيرة، تشير إلى أن هناك حاجة إلى تحسينات إضافية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتصلة بإعادة تنظيم القوات. وأشار المكتب في تقريره إلى أنه على الرغم من تخفيض عدد مشاة البحرية ونقل معاليهم إلى غوام، فإن الوزارة لم تصادق من جديد على الاحتياجات من البنى التحتية العامة استناداً إلى الخطة المنقحة لإعادة تنظيم قوات أو التمييز بين الاحتياجات اللازمة لمواجهة الظروف القائمة من مدة طويلة وتلك التي تتصل بإعادة تنظيم القوات. وليس من المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية المصادقة من جديد حتى عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر أن التقدير البالغ ١,٣ بليون دولار اللازم لتحسين شبكات المياه والصرف الصحي الذي استخدمته وزارة الدفاع لدعم طلبات الميزانية للسنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لا يُعتمد به. وكان من ضمن توصيات المكتب ضرورة أن تتخذ وزارة الدفاع الإجراءات اللازمة للمصادقة من جديد على الاحتياجات من البنى التحتية العامة في غوام اعتماداً على حجم عملية إعادة تنظيم القوات المنقحة لكفالة استخدام أفضل الممارسات لوضع تقديرات التكاليف في المستقبل.

١٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نشر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة التقرير السنوي لفريق المفتشين العامين المعني بالتنسيق بين الوكالات في ما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام. وعرض التقرير آخر المستجدات عن التقدم والجهود المبذولة من أجل إعادة تنظيم القوات، وهو يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ثالثاً - المسائل المتعلقة بالأراضي

١٤ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيته على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع في الولايات المتحدة إلى ملاكها الأصليين من شعب التشامورو. غير أنه بالنظر إلى التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، فإن وزارة الدفاع ترغب في حيازة ما لا يقل عن ٢ ٢٠٠ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. ومن أصل ١٤٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تملك وزارة الدفاع حالياً ٤٠ ٠٠٠ فدان، أي نسبة ٢٧,٢١ في المائة من الكتلة الأرضية للجزيرة. ويحق لملاك الأراضي الخواص في الإقليم رفض بيع أي من أراضيهم للأغراض العسكرية. أما في ما يتعلق بالأراضي العامة، ستحتاج مثل هذه الطلبات إلى موافقة المجلس التشريعي في غوام.

١٥ - وقد وقعت حكومة غوام الاتفاق البرنامجي في آذار/مارس ٢٠١١ من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجزيرة أثناء عملية تعزيز القوات العسكرية تحضيراً لنقل أفراد مشاة البحرية ومعاليهم وموظفي الدعم ابتداء من عام ٢٠١٦.

رابعاً - الميزانية

١٦ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات هي: الصندوق العام والصناديق الخاصة والإعانات الاتحادية وصناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ضريبة الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية؛ ولكن الهيئة التشريعية يمكنها إبطال النقض الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

١٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقّع الحاكم ميزانية السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لتصبح قانوناً. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية للصندوق العام ٧٧٨,٤ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن إيرادات الصندوق العام المحددة في قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠١٤ بمبلغ ٧٠٢,٤ مليون دولار. بما يقرب من ٥٥,٨ مليون دولار. وبلغ إجمالي إيرادات الصندوق العام التي كانت متاحة للاعتمادات ٦٤٦,٢ مليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات الصندوق الخاص ١٧٤,٤٧ مليون دولار وأن يبلغ المقدار المناظر من الميزانية الاتحادية ٤٣,٣ مليون دولار.

خامسا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

١٨ - ما زال اقتصاد غوام يستند إلى دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. وما فتئ الإقليم يسعى جاهداً لتهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والإسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات الإقليم، وتشمل في جملة ما تشمله، المنتجات النفطية، وخردة الحديد والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيگار. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نشر مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام ٢٠١٣، بالإضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب الصناعة لعام ٢٠١٢. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد زاد بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ويمثل النمو الحاصل في الاقتصاد زيادة قدرها ٣٤,٣ في المائة في استثمارات القطاع الخاص الثابتة التي قابلها جزئياً انخفاض للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، مقداره ٤,٦ في المائة في صادرات الخدمات.

باء - السياحة

٢٠ - وفقاً للميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٥، وصل العدد الإجمالي للزوار الوافدين على غوام في عام ٢٠١٣ إلى ٦٦٥ ٣٣٧ ١ زائراً، أي بزيادة بنسبة ٥,٣ في المائة عن الرقم المسجل في عام ٢٠١٢. وقد توقع مكتب زوار غوام زيادة بنسبة ٣,٨ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٣ وزيادة أخرى بنسبة ٢,٦ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٤. وفي حين

لم يكن من المتوقع أن يرتفع عدد الزوار الوافدين من اليابان إلى أبعد من ذلك في السنة المالية ٢٠١٤، فإن الزيادة المتوقعة من جميع الأسواق الرئيسية الأخرى، بما في ذلك جمهورية كوريا والفلبين والصين والاتحاد الروسي، يمكن أن تسهم في تحقيق تلك التوقعات.

جيم - النقل والاتصالات

٢١ - يبلغ طول شبكة الطرقات في غوام أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل، منها ٤٢٠ ميلاً مصنفة طرقاتاً "غير عامة". وهناك نحو ١٤٤ ميلاً من أصل ٥٥٠ ميلاً من الطرقات العامة مصنفة طرقات رئيسية وبعضها طرقات ثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات الرئيسية في الإقليم، تحصل الحكومة على تمويل من وزارة النقل وإدارة الطرقات الرئيسية في الولايات المتحدة.

٢٢ - وتتولى هيئة الموانئ، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، إلى أن ميناء غوام، حسب ما تراه هيئة الموانئ في غوام ومسؤولو وزارة الدفاع، قد عفا عليه الزمن، وأنه بحاجة إلى إصلاح وتوسيع من أجل دعم عملية إعادة التنظيم.

٢٣ - وأصبحت خطة تطوير شبكة النقل في غوام لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الهيئة التشريعية، عنصراً رسمياً في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل الخطة، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق البرية والنقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. كما تتصدى لمسائل أخرى كالتعزيزات المقترحة للقوات العسكرية.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٢، وضعت وزارة الأشغال العامة التابعة لحكومة غوام خطة لتحسين النقل في غوام للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وتتضمن هذه الخطة قائمة بالمشاريع القصيرة الأجل التي تعالج أحوال السلامة والأرصفت والجسور، وعمليات المرور بالتشاور مع الوزارة الاتحادية للطرق البرية السريعة والمدخلات المقدمة من الجمهور.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٢٥ - أشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة المياه المستعملة في غوام تعاني من العديد أوجه القصور من جراء الكوارث الطبيعية وضعف الصيانة والتخريب. وعلى الرغم من أن هيئة الإمداد بالمياه في

غوام قد استثمرت أكثر من ١٥٨ مليون دولار على تحسينات شبكات المياه والمياه المستعملة خلال السنوات العشر الماضية، فإنها لا تزال تعمل بموجب أمر صادر عن المحكمة المحلية لمنطقة غوام يقضي بإدخال تحسينات مختلفة في المعالجة والبنى التحتية بسبب مسائل تتعلق بالامتثال لقانون مياه الشرب المأمونة وقانون المياه النظيفة. وتعتبر شبكة المياه الصالحة للشرب في غوام غير ممثلة لقانون مياه الشرب المأمونة. ويشير المفتش العام التابع لوزارة الدفاع، إلى أن مرافق المياه المستعملة في غوام لا تستوفي المعايير الأساسية للمعالجة وتفتقر إلى القدرة الكافية بسبب سوء حالة الأصول الموجودة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة إلى أن الهيئة، من حيث توفير الدعم للوجود العسكري الحالي في غوام، تقوم بتوفير خدمات المياه المستعملة لقاعدة أندرسن للقوات الجوية (بما في ذلك الميدان الشمالي الغربي)، والمحطة البحرية للحواشيب والاتصالات في غوام ومنطقة فينغايان الجنوبية لسكن جنود البحرية. ووفقاً لما أفاد به ممثلو الهيئة التشريعية في غوام ورئيس اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة، فإن هيئة المياه تعمل قدر طاقتها تقريباً ولن تتمكن من تلبية أي زيادة في الطلب تتعلق بإعادة تنظيم القوات دون إجراء تحسينات هامة في البنى التحتية.

٢٦ - كما أفاد مكتب مساءلة الحكومة بأن هيئة الطاقة في غوام توفر جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعامة الناس ووزارة الدفاع التي تعتبر أكبر زبون للهيئة، وكانت تمثل ٢٢ في المائة من الإيرادات في عام ٢٠١٢. وتعرضت شبكة الطاقة الكهربائية في غوام إلى مشاكل تتعلق بالموثوقية، أسفرت عن تكرار انقطاع التيار الكهربائي، واعتمادها على مولدات كهربائية متقدمة اقتربت من نهاية عمرها المتوقع. وتذكر هذه الحالة بتقرير المفتش العام لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٢، الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن غوام عرضة لتكرار انقطاع التيار الكهربائي وأشار إلى أن نحو ربع وحدات توليد الكهرباء لدى الهيئة قد تم تركيبها قبل عام ١٩٧٦. وتم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه إذا كان على الهيئة أن تستبدل بمحمل البنى التحتية المتقدمة بشكل متزامن، فإن ذلك سيتطلب استثمارات مالية كبيرة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٧ - قطاع الزراعة وصيد الأسماك متطور نسبياً. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر. وتعنى مختلف شعب وزارة الزراعة بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية.

٢٨ - وفي اجتماع عُقد في هاواي في عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تقوم وزارة الدفاع بالولايات المتحدة والدائرة الوطنية

لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير التعزيز الجاري للقوات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار المترتبة على ذلك والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء متابعة في هذا الصدد.

سادساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٢٩ - وفقاً لمكتب غوام لإحصاءات العمل، وصل معدل البطالة في غوام في آذار/مارس ٢٠١٤ إلى ٧,٤ في المائة، بانخفاض قدره ٥,٩ نقاط مئوية عن رقم كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل ٣٥٠ شخصاً، وهو ما يدل على انخفاض بمقدار ٥٩٠ شخصاً عن آذار/مارس ٢٠١٣.

باء - التعليم

٣٠ - يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن نحو ٣٠.٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليتان للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس طائفتي الروم الكاثوليك والبروتستانت. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلات اتحادية بملايين الدولارات لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لوزارة التعليم المعني بأنشطة ما بعد المدرسة.

جيم - الرعاية الصحية

٣١ - يبلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام نحو ٧٥ سنة للذكور و ٨١ سنة للإناث. ومستشفى غوام التذكاري هو المرفق الطبي المدني الوحيد لاستقبال المرضى الداخليين الذي يقدم الخدمات العامة في الإقليم. ويتسع المستشفى لـ ١٧٢ سريراً لرعاية الأمراض الحادة و ٣٠ سريراً للرعاية الطويلة الأمد. ويخدم مستشفى البحرية الأمريكية القطاع العسكري في المقام الأول ويوجد بالإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية/عامة يقع أحدها في المنطقة الشمالية، ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في غوام نحو ٢٧١ طبيباً وتوجد فيها ٩٢ عيادة طبية. وخلال الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أقرت نسبة ٥٦,٤٨ في المائة من الناخبين اقتراحاً للسماح باستخدام

الحشيش للأغراض الطبية. وأوعزت إلى وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية بأن تنظم استخدام الحشيش لعلاج الحالات الطبية أو الأمراض المحددة في الاقتراح أو التي تسميها الوزارة في وقت لاحق. وأوعزت الوزارة أيضاً بوضع قواعد يتسنى العمل بها في غضون تسعة أشهر. كما ألغى الاقتراح العقوبات الجنائية المتعلقة بالحشيش عند استخدامه على أيدي المرضى المؤهلين لذلك وفقاً للتشريعات الصادرة في هذا الصدد.

٣٢ - وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) إلى أن النظام الصحي في غوام أصغر مما ينبغي. واعترف مسؤولون من هيئة مستشفى غوام التذكاري الذين شاركوا في البيان التكميلي عن الأثر البيئي بأن غوام تحتاج من أجل استيفاء المعايير الوطنية للمستشفيات إلى ٥٠٠ سرير لرعاية الأمراض الحادة لتلبية كامل الاحتياجات في الجزيرة؛ مع أن الهيئة لا توفر سوى ١٦٢ سريراً لهذا الغرض. وبالإضافة إلى هذه الصعوبات المتصلة بالبنى التحتية، أشار المسؤولون إلى عدد من المشاكل المتصلة بملاك الموظفين، بما في ذلك صعوبات توظيف وتدريب عدد كاف من موظفي الرعاية الصحية. وقامت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة بتصنيف غوام بأنها منطقة لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية، مما يعني أنها تعاني من نقص شديد في مقدمي الرعاية الأولية، ومن ارتفاع معدل وفيات الرضع، وارتفاع معدل الفقر و/أو عدد السكان المسنين. كما تصنف غوام كمنطقة تفتقر إلى المهنيين الطبيين، مما يعني أنها تعاني من نقص في الرعاية الطبية الأولية ونقص في مقدمي الخدمات في مجالي الصحة العقلية وطب الأسنان. وبالرغم من أن الأفراد العسكريين ومعاليتهم لا يستخدمون المرافق الطبية المحلية بوجه عام، فإن حكومة غوام تتوقع أن يكون بإمكان جميع الموظفين المدنيين بوزارة الدفاع وجميع المهاجرين وعمال البناء المرتبطين بعملية إعادة تنظيم القوات استخدام المرافق.

٣٣ - وتشير استراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون القطري في غوام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى أن انتشار الأمراض غير المعدية في غوام لا يزال في ازدياد. وفي إطار تعزيز القوات العسكرية، تم بناء مستشفى عسكري جديد ليحل محل المستشفى السابق الذي أنشئ في عام ١٩٥٤. وافتتح رسمياً في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ويضم ٤٢ سريراً وأربع غرف للعمليات وغرفتين لقسم الولادة القيصرية وقدرات تشخيصية ومساعدة متطورة، بما فيها أماكن للتصوير بالرنين المغناطيسي والمسح بالتصوير المقطعي المحوسب.

سابعاً - البيئة

٣٤ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشُّعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئيين، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه. وما زالت غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والاختبار النووي الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة. وحتى الآن، ليس هناك أي تقرير رسمي عن استمرار ارتفاع مستوى تسرب الإشعاع من محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الطاقة إلى المحيط الهادئ.

٣٥ - وكما ورد في التقرير الذي أُعد بشأن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام، تنفذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري لوائح وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تعتبر في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية؛ وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختباراً رئيسياً في ما يتعلق بالأثر البيئي للنشاط البشري على الأراضي عموماً. وقد تبين أن نوعية مياه البحر ممتازة بوجه عام بجميع المقاييس. ويمثل تحت التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات قد تؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

٣٦ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر الجزيرة. وتتفاقم المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية للجزيرة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) إلى أن مدافن النفايات الحالية في غوام تعتبر ممتثلة للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وأن لديها قدرة كافية على التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم. بيد أن المعلومات الواردة من حكومة غوام تشير إلى أن مدافن النفايات الجديدة لا يمكن استخدامها للتخلص من بعض أنواع النفايات، بما فيها نفايات البناء والهدم. ونتيجة لذلك، فإن تلبية احتياجات التخلص من النفايات العضوية والنفايات الصلبة المتصلة بعملية إعادة التنظيم ستحتاج إلى قيام الحكومة بمواصلة وضع النظم اللازمة لتناول النفايات التي لا يمكن التخلص منها في المدافن وبناء مناطق مفتوحة جديدة للتخلص من النفايات الصلبة.

٣٧ - وينشأ نحو ٣٣ في المائة من الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى بناء الطرقات الرئيسية فوق المرتفعات شديدة الانحدار إلى تحات التربة الذي أسفرت ترسباته عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهداية.

٣٨ - وقبل أن يتسنى انتقال مشاة البحرية إلى غوام، يتعين على وزارة الدفاع، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية، أن تقوم بدراسة الآثار البيئية لإجراءاتها المقترحة. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلنت وزارة البحرية أن التقييم العام لتحديد نطاق تغطية البيان التكميلي للأثر البيئي انتهى بعد أن دام ثلاثة أشهر. وعقد المكتب المشترك لبرنامج غوام ثلاثة اجتماعات عامة لتحديد النطاق في غوام والتقى أكثر من ٢٤٠ من أفراد الجمهور، بمن فيهم الفئات المهتمة بالمسألة وممثلون من المجلس التشريعي في غوام، وبعض الوكالات الاتحادية والمحلية ومكتب حاكم غوام. وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشرت إدارة البحرية مشروع بيان تكميلي للأثر البيئي قيمت فيه الآثار البيئية المحتملة لإقامة المعسكرات، بما في ذلك المساكن العائلية ومجمع للتدريب على الذخيرة الحية دعماً لنقل نحو ٥٠٠٠ من مشاة البحرية وحوالي ٣٠٠ من أفراد أسرهم إلى غوام. وهو يقدم وصفاً للبيئة المتضررة والمناطق الـ ١٨ الغنية بالموارد التي تم فحصها بدقة عن كل بديل. وفتح باب التعليق عليه في وجه عامة الناس حتى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ومدد في وقت لاحق إلى ٢ تموز/يوليه. ومن المرتقب أن تصدر صحيفة القرار في عام ٢٠١٥، وهي الخطوة النهائية في العملية التكميلية لبيان الأثر البيئي، ومن المتوقع إدراجها في ورقة العمل لعام ٢٠١٦.

ثامناً - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٣٩ - لا تزال غوام عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضاً في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ وفي برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد أسماك المناطق الساحلية. وتتمتع غوام بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ومُنحت غوام في عام ٢٠١١ مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٠ - يرد النظر في التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع "أولاً"، أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤١ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، عرض مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية فيها بوضوح موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية في ما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية إنما هو شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أشار إلى أنه ليس للجنة بأي شكل من الأشكال أي سلطة لتغيير العلاقة الرابطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص أوضاع هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

عاشراً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٢ - اتخذت الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بدون تصويت القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة (A/69/23) وإلى اللجنة الرابعة لتنظر فيه فيما بعد. ويتعلق الجزء "سادساً" من القرار ١٠٥/٦٩ بـ غوام. وجاء في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) ترحب بانعقاد لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق وبأعمالها الجارية في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهد التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(ب) تقيب مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدوها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتؤكد ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ج) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(د) تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بطرق منها تمويل حملات تثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتقيب في ذلك الصدد. بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، وترحب بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخراً في مجال التوعية؛

(هـ) تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، وتلاحظ، في الوقت ذاته، الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام.